عنوان المداخلة:

السياسات الإقتصادية في الجزائر بين خلق البطالة ومكافحتها

من تقديم:

أ/هواري عامر /أستاذ مساعد–جامعة محمد الشريف مساعدية– سوق أهراس– ameur1982@gmail.com

أ/ قاسم حيزية/أستاذة مساعدة " أ"– جامعة آكلي محند أولحاج –البويرة. hiziagacem@yahoo.fr

الملخص

مرت الجزائر منذ الإستقلال بمراحل تجسدت في برامج ومخططات تنموية تتماشى والوضع السائد لكل مرحلة، فقد تبنت نظام الإقتصاد الموجه أملا منها على أن يحقق لها أهدافها في التنمية والرقي الإجتماعي والإقتصادي، حيث تم اعتماد أسلوب التخطيط كوسيلة للوصول إلى هذه الأهداف، لكن بعد الأزمة العالمية 1986 ساءت الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية في الجزائر مما اضطر إلى تبني سلسلة من الإصلاحات في اطار اتفاقيات الصندوق والبنك الدوليين، الأمر الذي أسفر إلى تحسين أغلب المؤشرات الإقتصادية الكلية بحلول سنة 2000، إلا أن هذه الإصلاحات قد نجم عنها آثار اجتماعية حتمية نبدأها بمشكل البطالة الذي يمثل عصب الأزمة الاجتماعية في البلاد بنسبة 28%، بالإضافة إلى تدهور القدرة الشرائية للمواطن وارتفاع الأسعار نتيجة إلغاء الدعم، والمنافسة، بالإضافة إلى الحاجات المتراكمة للشغل والسكن، وصولا إلى تفشي ظاهرة الفقر في أوساط المجتمع الجزائري

ولأجل المحافظة على التوازنات الاقتصادية المحققة والقضاء على الآثار الاجتماعية، وضعت الجزائر برامج للإنعاش الاقتصادي (2001–2014)، وهي الكفيلة بمكافحة الفقر والبطالة وتحقيق التوازن الجهوي، وهذا لتحقيق التنمية المستديمة. ومن خلال ما سبق يمكن طرح التساؤل التالي: ما مدى نجاعة السياسات الاقتصادية المطبقة في الجزائر في الحد من ظاهرتي الفقر والبطالة؟

الكلمات المفتاحية: السياسات الإقتصادية–البطالة– الفقر– الإنعاش الإقتصادي – الإصلاحات الإقتصادية

SUMMARY

Algeria passed since her independence different stapes in the programs and schemes of development adapted to each situation, after gaining independence, Algeria adopted an oriented economic system with hope to achieve the objectives of development, social and economic progress, with the adoption of a plan aiming to get these goals. But after the global crisis of 1986 economic and social conditions in Algeria were not good, this forced the country to adopt a series of reforms within the framework of agreements with the Fund and the World Bank. This led to improve the major indicators of macroeconomic indcators by the year 2000, but these reforms have left inevitable social traces, as the problem of unemployment, which is the backbone of the social crisis in the country by 28%, in addition to the deterioration of the purchasing power of citizens and high prices due to cancellation of support, and competition, as well as the needs of employment and housing, and prevalence of poverty among Algerian society.

In order to maintain the realized economic balances and eliminate the social impacts (poverty, unemployment), the authorities decided to restart the activity and developing it once again by

establishing an economic recovery program (2001-2014), to fight against poverty and social ills, create jobs and realize a regional balance and revive all regions of the country, to achieve sustainable development.
According to what have been said above, we ask the following question: What is the efficacy of the economic policies applied in Algeria to reduce the phenomena of poverty and unemployment ?
Key words: economic policies - unemployment - poverty - economic reviving - economic reform

مقدمة

لقد ورثت الجزائر بعد حصولها على الإستقلال وضعا اقتصاديا مستنزفا ومتميزا بالتخلف لإن قوته الإنتاجية كانت تتمثل في سيادة النشاط الأولي الذي هو الزراعة والصناعة الإستخراجية، إن هذا الوضع الإقتصادي المشوه انعكس عنه وضع اجتماعي أكثر تجسيدا للتخلف والمتمثل في ثالوث : الجهل، الفقر، و المرض[1]، فقد وجد أغلبية الجزائريين أنفسهم غداة الاستقلال مبعدين عن الحياة الاقتصادية والاجتماعية، السياسية والثقافية، مما استدعى قيام دولة وطنية أخذت على عاتقها تلبية الحاجات الأساسية، وضمان الرفاه الاجتماعي والعدالة الاجتماعية.

إن مثل هذه التطلعات العميقة للجزائريين كانت سببا كافيا لتبني أسلوب الإقتصاد الموجه ، ومن أجل إضفاء الطابع الاجتماعي على الاقتصاد الوطني، إذ أن ما يقرب من 41,5 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل 70% من الإيرادات المالية الخارجية (40% من الناتج الداخلي الخام) قد تم استثمارها بهدف بناء وتطوير الجهاز الإنتاجي الوطني وامتصاص ظاهرة البطالة المستفحلة في المجتمع، ولكن الأزمة الاقتصادية العالمية نتج عنها مؤشرات خطيرة سواء في معدلات النمو أو الإستثمار أو البطالة أو التضخم، كل هذا قاد السلطات الجزائرية إلى إعادة النظر في جميع القواعد والقوانين التي تحكم سير الإقتصاد وانتهى الأمر بتبني نظام اقتصاد السوق[2]، وقد رافقت هذه المرحلة الإنتقالية عدة اصلاحات البعض منه قامت به الجزائر تقديرا منها لضرورتها بالنسبة للإقتصاد والبعض الآخر كان مفروضا من قبل الصندوق والبنك الدوليين مقابل المساعدات الممنوحة من قبلهما.

وبعد انتهاء عشرية استقرت معظم المؤشرات الإقتصادية الكلية وتحسنت أسعار البترول، ولكن الوضعية الإجتماعية للشعب الجزائري كانت جد صعبة ، متميزة بانتشار الفقر والبطالة، وبالتالي واستجابة من الحكومة لهذه الأوضاع قررت وضع برامج الإنعاش الإقتصادي (2001-2014) ، تهدف لدعم النمو الإقتصادي وتحسين الظروف المعيشية (الحد من ظاهرتي الفقر والبطالة). ومن خلال ما سبق يمكن طرح التساؤل التالي:

ما مدى نجاعة السياسات الاقتصادية المطبقة في الجزائر في الحد من ظاهرتي الفقر والبطالة؟

ولتحليل الموضوع والتوصل إلى النتائج، قسّمنا المداخلة إلى محورين رئيسيين:

1- مرحلة الإصلاحات الاقتصادية (منذ الاستقلال إلى غاية تطبيق برامج التعديل الهيكلي)

2- مرحلة برامج الإنعاش الاقتصادي(2001-2014)

1- مرحلة الإصلاحات الاقتصادية

لقد لجأت الجزائر إلى الهيئات المالية الدولية وأهمها (FMI، BM) تحت ضغوط اقتصادية جد صعبة، وبعد أن وصل الاقتصاد الجزائري إلى حافة الخطر والاندثار، فقد كانت أول الاتفاقات المبرمة مع الصندوق من عام 1989 كمحاولة لحل مشكلة ميزان المدفوعات وعجز الموازنة العامة بتحصيل تمويلات خارجية، إلا أنها أدت إلى تفاقم المديونية واختلال التوازنات الداخلية والخارجية للدولة. وأمام هذه الوضعية عادت الجزائر مرة أخرى إلى المؤسسات الدولية، فبدأت بإعادة جدولة ديونه[3]، وفي سنة 1994 شرعت الجزائر في تطبيق أول برنامج للتثبيت تحت وصاية FMI و BM دام سنة واحدة وقد سجل تحسنًا كبيرًا خاصة على مستوى المالية العامة من خلال تقليص الإنفاق الحكومي وإلغاء الدعم تدريجيًا وتقليص الأجور.

ونظرًا لإرادة الحكومة القوية في مواصلة الإصلاحات، تبنت برنامج آخر للتعديل الهيكلي دام ثلاث سنوات 1995 – 1998 جاء فيه العديد من التدابير والإجراءات، منها الخوصصة، إعادة الهيكلة، تحرير التجارة الخارجية، تشجيع الاستثمار، تقليص النفقات العامة، إصلاح النظام المالي... الخ، خاصة مع سعي الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

وعليه، حققت هذه الإجراءات نتائج اقتصادية إيجابية، حيث عادت الدولة إلى توازناتها الداخلية والخارجية وذلك بفضل التطبيق الصارم لبرنامج FMI و BM من جهة، وتحسين أسعار النفط من جهة أخرى.

وبعد انتهاء برنامج التصحيح، مر الاقتصاد الوطني بمرحلة ركود دامت حتى سنة 2000، حيث شهدت التوازنات الاقتصادية الكبرى تحسنًا كبيرًا مما كان متوقعًا سواءً تعلق الأمر بالمالية العامة أو احتياطات الصرف أو نسبة خدمة المديونية أو مستوى التضخم، وهي نتائج لا يستهان بها وتبعث على الثقة وإمكانية العودة إلى وضع طبيعي ومستقر.

إلا أن هذه الإصلاحات قد نجم عنها آثار اجتماعية حتمية نبدأها بمشكل البطالة الذي يمثل عصب الأزمة الاجتماعية في البلاد ، بالإضافة إلى تدهور القدرة الشرائية للمواطن و زيادة حدة الفقر .

أ- البطالة :

إن الارتفاع المستمر، وحالة الركود على حالها، وبوتيرة سريعة، أصبح يمس 1 من 3 من اليد العاملة، رغم أن السياسات التنموية المعتمدة " نموذج التنمية المصنعة " منذ 1967 قد استهدفت وبصفة أساسية خلق المزيد من فرص العمل للقضاء على البطالة الموروثة عن الفترة الإستعمارية، ومواجهة الطلبات المتزايدة نتيجة تزايد النمو الديمغرافي.

إن الفترة الممتدة من (1985 – 1997) قد عرفت توسع وانتشار البطالة 30% سنة 1997، أي ما يعادل تقريبا معدل سنة 1966 والبالغ 33%. وإذا كان معدل البطالة قد استقر نسبيا خلال (79 – 84) في حوالي 12% أي ما يقارب 500.000 عاطل عن العمل، فإن مظاهر الركود التي أصبحت تعرفها الجزائر، كتدهور إيرادات المحروقات بنسبة 50% (وصل سعر البرميل الواحد إلى 10

دولارات فقط)، وانخفاض معدل النشاط نتيجة تدهور الطاقة الإنتاجية (الناتج عن تقليص الاستثمارات)، أدت إلى خلق سوى 84.000 فرصة عمل خلال فترة 1985 – 1989، فضلا عن تسريح ما يعادل 112.000 عامل خلال نفس الفترة، أي بخسارة سنوية تقدر بـ 23.000 منصب عمل.

أما خلال سنوات البرنامج فقد عرفت ظاهرة البطالة تزايد مستمر بسبب عمليات التسريح الجماعي التي مست شريحة واسعة من العمال نظرا لإجراءات إعادة الهيكلة الصناعية حيث ارتفع معدل البطالة من 23٪ سنة 1993 إلى أكثر من 29 ٪ سنة 1997 ثم 29.2 ٪ سنة 1999، والجدول الأتي يبين تطور نسبة البطالة من 1966 على غاية 2000.

جدول رقم (1): تطور معدلات النشاط والبطالة خلال 1966 – 2000

الوحدة (10^6) و (%)

المؤشرات	1966	1977	1987	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	2000
العدد الكلي للسكان	12,1	16,9	23,0		26,6	–	–	28,2	–	29,1	30,0
اليد العاملة (10^6)	2,56	3,05	5,34	6,08	6,22	6,56	6,81	7,49	–	7,12	–
عدد البطالين (%)	0,84	0,67	1,14	1,23	1,50	1,51	1,66	2,10		2,36	
معدل النشاط (%)	21,2	17,5	22,9	–	23,4	–	–	26,5	–	27,2	–
معدل البطالة (%)	33,0	22,0	21,4	20,3	23,8	23,2	24,4	28,1	26,0	29,8	30

Source: revue conjoncture N 62,Algerie, Juillet, 2000, P 11.

إن ما يجب الإشارة إليه هنا هو أنه، ورغم استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية، النقدية والمالية نتيجة سياسات التعديل الهيكلي خلال (1994 – 1998) وما انجر عنها من استمرار الركود الاقتصادي وغياب فعلي للنمو الاقتصادي، فإن الأوضاع الاجتماعية، والخاصة بالتشغيل قد تدهورت وبانتظام مما ساعد، وبشكل واضح، في استمرار تفاقم البطالة حيث ارتفعت من 24% سنة 1993 أي سنة قبل تطبيق برنامج التعديل الهيكلي (1994) إلى أكثر من 29,8% سنة 1997 أي بزيادة تقارب حوالي 5% وحوالي 30% سنة 2000.[4]

إن أكثر من 2,5 مليون يعانون حاليا من ظاهرة البطالة، فالقيود التي فرضتها عملية الإصلاحات الهيكلية وإعادة هيكلة المؤسسات العمومية وما انجر عنها من غلق الآلاف منها، كلها عوامل ساهمت في " تغذية " ظاهرة البطالة حيث تم تسريح ما يقارب 400.000 شخص خلال فترة تطبيق برنامج صندوق النقد الدولي (94 – 98) [5]، والجدول التالي يوضح تطور تسريح العمال خلال الفترة 1994– 1999.

الجدول رقم (2) : تطور تسريح العمال خلال الفترة 1994–1999

البيان / السنوات	94	95	96	97	المجموع
عدد المؤسسات التي تم حلها	20	300	162	503	985
عدد العمال المسرحين	20908	236300	100498	162175	519881

Source: Maatouk Bellataf – Algérie Quelques effets socio-économiques colloque P.A.S Et perspectives de l'économie algérienne audru-cread Alger 1998.

أما عن مصدر البطالة فحوالي 52 % مصدرها القطاع العمومي و 48 % من القطاع الخاص وإن البطالة المقدرة بحوالي 2,3مليون شخص، مست فئة الشباب بحيث أكثر من 80 % من البطالين لا يتجاوز سنهم الثلاثين سنة و 75 % منهم يتقدمون لأول مرة بطلبات العمل و مست كذلك خريجي الجامعات 80.000 جامعي سنة 1996 و أصبح الآن أكثر من 100.000 خريجي الجامعات والمعاهد كما أن إعادة الهيكلة زاد من تفاقم البطالة بحيث أكثر من 360.000 أجير فقدوا مناصب عملهم أو وجهوا إلى البطالة التقنية بين 94–98 . كما أن البطالة لم ترحم حتى المرأة حيث نجد أنها أخذت حصتها من البطالة سنة 1992 كانت 125000 امرأة عاطلة عن العمل قفزت إلى عدد 487000 امرأة عاطلة سنة 1996.

ب– الفقر

عرفت ظاهرة الفقر تطورا سريعا بسبب تطبيق ما يعرف بسياسة الإصلاحات الاقتصادية حيث انجر عن ذلك ازدياد عدد العائلات المعوزة و الفقيرة من 800 ألف عائلة سنة 1989 إلى أكثر من 1 مليون و 900 ألف أي قرابة 2 مليون عائلة سنة 1999 ، و قد و صلت الأوضاع الاجتماعية بالجزائر إلى حد لا يطاق من التدهور فقد طال الفقر حسب الإحصائيات الرسمية نحو 12 مليون جزائري ناهيك عن الواقع الحقيقي الذي يؤكد أن عدد الفقراء في الجزائر أكبر بكثير من هذا الرقم، في ظل غلاء مستوى المعيشة و ضعف القوة الشرائية للنقود و في ظل تدهور الأوضاع الاقتصادية و ما صاحبها من تراجع المداخيل و ثقل في المديونية و انخفاض لقيمة الدينار وتسريح العمال و غلق المؤسسات بعد تطبيق برنامج التعديل الهيكلي و التي تعتبر من أهم الأسباب التي أدت إلى اتساع دائرة الفقر في الجزائر حيث أدت الإصلاحات الهيكلية

إلى حل أكثر من 1000 مؤسسة وطنية ومحلية مع تسريح أزيد من 380000 عامل خلال الثلاث سنوات الممتدة من 1993-1996 [6].

وقد تضاربت الأرقام الرسمية حول عدد الفقراء في الجزائر في الوقت الراهن فالبعض قدرهم بحوالي 14 مليون من أصل 30 مليون، و البعض الآخر قدرهم بـ 11,4 مليون، و هناك من قدرهم بـ 6,4 مليون. و أن نسبة الفقراء قد ارتفعت من 8 % سنة 1988 إلى 20 % في منتصف التسعينيات وحوالي 30 % في نهاية التسعينيات حسب تصريح وزير العمل و الحماية الاجتماعية في شهر فيفري من سنة 2000[7].

ولقد حاولت السلطات الجزائرية التقليل من الآثار الإجتماعية السلبية لسياسة التعديل الهيكلي، فضمنت برنامج الإصلاح لسنة 1994 إدخال تعديلات على شبكة الآمان إجتماعي باستحداث عنصرين جديدين هما[8]:

- ✓ برنامج الأشغال العامة يحل محل نظام الدعم العام الذي جرى إلغاءه مرحليا، وبرنامج لتوجيه التحويلات إلى مستحقيها الحقيقين ، وهم المحرومين والذين لم تصلهم التحويلات بشكل مناسب.
- ✓ نظام التأمين ضد البطالة وإدراج الدعم بشكل صريح في الميزانية بعد أن كان يقدم ضمنيا لقطاع السكن في السابق.

كما اتخذت السلطات العمومية مجموعة من الإجراءات، نختصرها فيما يلي: إجراء تعويض للأشخاص بدون دخل منذ 1992، سمي بالعلاوة الموجهة للفئات الاجتماعية بدون دخل (ICSR)، مثل 120 دج / شهريا / شخصيا، ومست العملية هذه ما يقارب 6,5 مليون شخص. إلا أن ضعف هذه المساعدة، وبالنظر إلى مستوى المعيشة، قد دفع بضرورة زيادتها، فضلا عن توجيهها لغير مصلحة المعنيين. وفي سنة 1994 تم استبدال هذه المساعدة بشكلين جديدين، حيث خصصت منحة جزافية للتضامن (AFS) لأرباب العائلات، بدون دخل وفي سن الستين(60)، وكذا المعوقين والعجزة، وبلغت قيمتها 600 د.ج/ شهريا مضافا إليها 120 د.ج/ شهريا ولكل شخص تحت رعاية رب العائلة بشرط عدم تجاوز 3 أشخاص. ثم رفعت هذه العلاوة إلى 900 دج / شهريا ابتداء من سنة 1996، للتخفيف من آثار التعديل الهيكلي.

أما منحة النشاط ذو المنفعة العامة (IAIG)، فإنها تخص الأفراد البالغين سن العمل ولكنهم بدون دخل، بشرط المساهمة في أعمال ذات المصلحة العامة. وقد رفعت هذه المنحة من 2100 دج / شهريا إلى 2800 دج / شهريا. ويتم تمويل هذه المنح (AFS) و(IAIG) من طرف صندوق المساعدة للفئات الاجتماعية المحرومة، والذي تم تأسيسه سنة 1994. والجدول التالي يوضح تطور عدد المستفدين من مختلف أشكال المساعدات الإجتماعية خلال الفترة 1995-1997

جدول رقم (3): تطور عدد المستفيدين من الشبكة الاجتماعية خلال 1995 – 1997

الوحدة (10^3)

	نهاية 1995	1996	نهاية 1997

عدد المستفيدين من (AFS)	512,8	723,6	425,0
الأشخاص تحت الكفالة (AFS)	420,6	420,0	412,0
المجموع (AFS)	933,4	843,6	837,0
عدد المستفيدين من (IAIG)	588,2	283,1	125,0
عدد الورشات الخاصة بـ (IAIG)	(31,5)	(17,2)	(08,5)
مجموع المستفيدين	1521,6	1.126,7	0962,0

Source: CNES

ورغم هذه الجهودات الكبيرة التي بذلتها الدولة لرفع الغبن الإجتماعي، الذي لحق بطبقات كبيرة من المجتمع، إلا أن هذا يعتبر غير كاف، نظرا للتكلفة الباهظة لهذه التعديلات الهيكلية.

2- مرحلة تطبيق برامج الإنعاش الإقتصادي(2001-2014):

ولأجل المحافظة على التوازنات الإقتصادية المحققة والقضاء على الآثار الإجتماعية ، تبنت الدولة منذ 2001 إلى يومنا هذا ثلاثة برامج تنموية ، خصصت لها أغلفة مالية ضخمة لم يسبق أن اعتمدتها الجزائر من قبل وهذا راجع إلى الإرتفاع الإستثنائي لأسعار البترول خلال هذه الفترة، الشيئ الذي سمح للدولة بالعودة إلى الإنفاق العام، ويعد برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي الذي خصص للفترة 2001-2004 أول برنامج قامت به الدولة، أما البرنامج الثاني فهو برنامج تكميلي لدعم النمو يغطي الفترة 2005-2009، في حين أن البرنامج الأخير فهو يمتد من 2010-2014 يهدف إلى توطيد النمو، تهدف هذه البرامج إلى مكافحة الفقر وإنشاء مناصب الشغل[9] وتحقيق التوازن الجهوي ، وإحياء جميع مناطق البلاد، وهذا لتحقيق التنمية المستدامة

أ- برنامج الإنعاش افقتصادي (2001-2004) :

يهدف إلى تدارك التأخر المسجل والمتراكم على مدى عشر سنوات من الأزمة، وإلى تخفيف الكلفة الإجتماعية للإصلاحات والمساهمة في إعطاء دفع جديد للنمو الإقتصادي، حيث خصص له 525 مليار دينار يضاف إلى الإنفاق العمومي، ويكمل ببرامج أخرى مثل صندوق تنمية مناطق الجنوب وبرنامج الصندوق الوطني للضبط والتنمية الريفية (PNDA).[10]

كما أن هذا البرنامج يرمي إلى إنعاش الأنشطة الزراعية المنتجة وتعزيز الخدمات العمومية في مجال التزويد بلمياه والنقل والمنشآت القاعدية، وتحسين ظروف المعيشة والتنمية المحلية والموارد البشرية ، بالإضافة إلى دعم المؤسسات والإصلاحات المؤسساتية[11].

وبما أن الهدف الجوهري من هذا البرنامج يكمن في الحد من الأثار الإجتماعية التي خلفتها السياسات الإقتصادية الفارطة، فقد نجد أن هذا البرنامج قد أولى اهتمام بارزا فيما يخص تحسين الظروف

المعيشية والتنمية المحلية والموارد البشرية ، قصد الحد من الفقر، ويتجسد هذا كله من خلال الإنجازات التالية:

✓ **التنمية المحلية:**

إن البرنامج المقترح والمقدر بـ 113 مليار دج يحدد نشاط الدولة في التكفل بالإنشغالات المحلية على عدة مستويات، وهذا من خلال التدخل للتحسين النوعي والمستدام للأطار المعيشي للسكان.

حيث تضمن البرنامج انجاز مخططات بلدية (PCD) موجهة في الإجمال لتشجيع التنمية والتوزيع المتوازن للتجهيزات والنشاطات على كل التراب الوطني.

كما تضمن انشاء مشاريع مرتبطة بالطرق الولائية والبلدية ، المياه والبيئة، وكذلك انجاز البنى التحتية للإتصال، تعمل كلها على تحقيق الإستقرار والحد من نزوح السكان ولاسيما في المناطق التي مسها الإرهاب.

✓ **التشغيل والحماية الإجتماعية:**

إن البرنامج المقترح لهذه الفترة في ميدان التشغيل والحماية الاجتماعية خصص له غلاف مالي قدر بـ 16مليار دج، يخص أساس برامج ذات الكثافة العالية لليد العاملة(TUP–HUMO) والمتعلقة بالولايات المحرومة، إذ تسمح هذه البرامج خلق 70.000 منصب شغل دائم لتلك الفترة، أي ما يعادل 22.000 منصب شغل إضافي كل سنة، بتكلفة قدرها 7 مليار دج،

أما فيما يخص النشاط الاجتماعي فالأمر يتعلق بنشاطات التضامن اتجاه الشرائح الأكثر هشاشة من المجتمع ، حيث خصص لها 3 مليار دج، وإعادة تأهيل المؤسسات المتخصصة فخصص لها غلاف مالي قدر كذلك ب3 مليار دجن في حين قدر مبلغ 0.7 مليار دج لاقتناء 500 حافلة للنقل المدرسي للبلديات المحرومة والمعزولة.

كما سيقوم هذا البرنامج بتأطير سوق العمل من خلال وكالة تشغيل الشباب (ANAM) بمبلغ قدره 0.3 ملياردج.

وتظهر انجازات برنامج الإنعاش الإقتصادي من خلال مؤشرات عديدة من أهمها معدل النمو الإقتصادي حيث يبين الجدول التالي تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2001–2004:

الجدول رقم (04): تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2001–2004

المؤشرات	2001	2002	2003	2004
الناتج المحلي الإجمالي(مليار دولار أمريكي)	54.9	55.9	66.5	82.5
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي (%)	2.6	4.0	6.9	5.5

الفلاحة	13.2	1.3-	19.7	3.1
الصناعة	1.1	2.9	1.4	2.6
البناء والأشغال العمومية	2.8	8.2	5.5	8
الخدمات خارج الإدارة العامة	3.8	5.3	4.2	7.7
نصيب الفرد من الناتج المحلي (دولار أمريكي)	1779	1783	2088	2553

Sourse: Banque d'Algerie, Les Annexes des Rapports des Annee /2003 (p79), 2004(P163).www. Bank-of-algeria.dz

ومن خلال الجدول يمكن أن نستنتج أن الناتج المحلي الإجمالي قد ارتفع وبمعدل نمو حقيقي إذ بلغ سنة 2004 ب5.5**%** بعدما كان في سنة 2001 ب 2.6**%** ، ويرجع هذا النمو إلى نمو قطاع البناء والأشغال العمومية نتيجة المشاريع الإستثمارية الضخمة وأعمال إعادة بناء ما دمره الزلزال، و كذلك قطاع الخدمات هو الآخر انتعش (خاصة خدمات النقل والتوزيع والتجارة) خاصة الواردات ، وهذا ما نعكس على مؤشر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حيث ارتفع من 1779 دولار أمريكي إلى 2553 دولار أمريكي سنة 2004.

إذن يمكن القول أن خلال هذه الفترة معدلات النمو المحققة هي بعيدة عن تأثير برنامج الإنعاش الإقتصادي نظرا لغياب أثر مضاعف الإنفاق الحكومي في القطاعات المنتجة والتي تشكل تقريبا 60 **(%)** من نسبة النمو، أما فيما يخص مستويات البطالة فقد عرفت هي الأخرى انخفاضات معتبرة خلال فترة البرنامج وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(05) : تطور حجم العمالة ومعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2004

المؤشرات	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**
حجم العمالة النشطة	9075	9305	9540	9780
حجم العمالة المشغلة	5199	5462	5741	5976
الفلاحة	1328	1438	1565	1617
الصناعة	503	504	510	523
بناء وأشغال عمومية	803	860	907	977
إدارة	1456	1503	1490	1510
نقل، مواصلات وتجارة	1109	1157	1269	1349
أعمال منزلية، خدمة وطنية وقطاعات أخرى	1398	1455	1537	2070
معدل البطالة%	**%27.3**	**%25.7**	**%23.7**	**%17.7**

Source: Ministére de la Prospective et des Statistiques ,Algerie en quelque chiffres les édition des années 2002a 2004, http/www.mps.gov.dz
Et Ons , Rapport "Emploi et Chomage" des Années 2001-2004, www.ons.dz

من خلال الجدول يتبين لنا جليا أن معدلات البطالة قد انخفضت من خلال هذا البرنامج حيث وصل إلى 17.7% سنة 2004 بعدما كان 27.3 %سنة 2001 ، وهذا ما يوضح الأثر الإيجابي لبرنامج الإنعاش الإقتصادي ومساهمة كل القطاعات في توفير مناصب الشغل.

أما فيما يخص العمالة فهي ترتكز بالدرجة الأولى في قطاع التجارة والخدمات، فهذا الأخير يضم أكثر من 50% من القوى العاملة في الجزائر، يليه قطاع البناء والأشغال العمومية الذي سجل ارتفاع محسوس خلال هذه الفترة وكما أشرنا سابقا نتيجة استقطابه لمشاريع ضخمة .

ب- البرنامج التكميلي لدعم النمو (2004-2009) :

بعد انتهاء برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي دعمت الدولة الإقتصاد الجزائري ببرنامج آخر تكميلي يواصل الإنجازات التي حققها البرنامج الأول ويثمنها، وهذا من خلال الأهداف الجديدة التي يحملها في طياته، حيث خصص له غلاف مالي أولي قدر بـ 4203 مليار دج، ولكن باصافة الغلاف المالي للبرنامج السابق والميزانيات الإضافية والبرامج الجديدة لمناطق الجنوب والهضاب العليا، انتقل غلافه المالي 8705 مليار دج أي حوالي 114مليار دولار.[12]

ويتميز هذا البرنامج بانعاش مكثف للتنمية في شتى المجالات وتجسد ذلك في انجازات عديدة نذكر منها:[13]

- ✓ دعم النشاطات الانتاجية (الفلاحة والصيد والموارد المائية...)
- ✓ انجاز البنى التحتية من أجل الاستقرار ورجوع السكان إلى المناطق الريفية
- ✓ المشاريع المرتبطة بالطرق السريعة والولائية، تطهير المياه والمحيط، السكن، الاتصالات، تنمية الموارد البشرية وتحسين العلاج الاستشفائي
- ✓ النهوض بقطاع الاتصالات
- ✓ ترقية قطاع الأشغال العمومية وتحديثه
- ✓ استحداث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (خلق أكثر من 27400 مؤسسة في سنة 2008)

ومن هنا يمكن القول أن هذا البرنامج جاء ليكمل برنامج الإنعاش الإقتصادي مما يساعد على ضمان ديمومة النمو والتنمية، ويظهر ذلك جليا من حيث تطور معدلات النمو الإقتصادي خلال هذه الفترة، والجدول التالي يوضح تطور الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو خلال الفترة (2005-2009)

الجدول رقم (04): تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2005-2009

المؤشرات	2005	2006	2007	2008	2009
الناتج المحلي الإجمالي(مليار دولار أمريكي)	102.7	116.8	135.3	171.0	139.8

معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي (%)	5.1	2.0	3.0	2.4	2.4
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي (%) خارج قطاع المحروقات	4.7	5.6	6.3	6.1	9.3
الفلاحة	1.9	4.9	5	5.3-	21.4
الصناعة	2.5	2.8	0.8	4.4	5
البناء والأشغال العمومية	7.1	11.6	9.8	9.8	8.2
الخدمات خارج الإدارة العامة	6	6.5	6.8	7.8	8.2
نصيب الفرد من الناتج المحلي (دولار أمريكي)	3122	3456	3934	4962	3925.9

Sourse: Banque d'Algerie, Les Annexes des Rapports Annee /2010, p161,.www. Bank-of-algeria.dz.

ومن خلال الجدول يمكن لنا أن نلاحظ أن معدل النمو قد شهد انخفاض مستمر فبعدما كان **5.1%** سنة 2005 أصبح **2.4%** سنة 2009 نتيجة تراجع نمو قطاع المحروقات حيث انخفضت الكميات المستخرجة والمصدرة من البترول الخام والغاز الطبيعي، إذ تراجعت أسعار البترول من 99.97دولار سنة 2008 إلى 62.25 دولار سنة 2009، بينما شهد معدل النمو خارج قطاع المحروقات ارتفاعا فقد وصل إلى **9.3%** سنة 2009 ، بعدما كان 4.7 **%**سنة 2005، حيث مازال قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الخدمات يحققان معدلات نمو جيدة وهذا راجع إلى التوسع في الأشغال العمومية وما يصاحبه من خدمات خاصة الواردات.

أما فيما يخص متوسط نصيب الفرد فقد ارتفع إلى 3925.9 دولار أمريكي سنة 2009 ، بعدما كان 3122 دولار أمريكي سنة 2005، ويرجع هذا الإرتفاع إلى ارتفاع معدلات النمو خارج قطاع المحروقات

ولما كان التحدي التنموي الأبرز لهذا البرنامج يكمن أساسا في خلق وظائف كافية للقوى العاملة المتنامية ، فقد لحظ تزايد حجم العمالة خلال سنوات البرنامج، وهذا ما يؤكده الجدول التالي والذي يوضح تطور حجم العمالة ومعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2005-2009

الجدول رقم(05) : تطور حجم العمالة ومعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2005-2009

المؤشرات	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**
حجم العمالة المشغلة	8.044.220	8.868.804	8.594.243	9.146.000	9.472.000
الفلاحة	1.380.520	1.609.633	1.170.897	1.252.000	1.242.000
الصناعة	1.058.835	1.263.591	1.027.817	1.141.000	1.194.000

بناء وأشغال عمومية	1.212.022	1.257.703	1.523.610	1.575.000	1.718.000
التجارة /الخدمات الإدارية	4.392.844	4.737.877	4.871.918	5.178.000	5.318.000
معدل البطالة%	**15.3**	**12.3**	**13.8**	**11.3**	**10.2**

Source: Ministére de la Prospective et des Statistiques ,Algerie en quelque chiffres les édition des années 2005a 2010, http/www.mps.gov.dz
Et Ons , Rapport "Emploi et Chomage" des Années 2004-2010, www.ons.dz

إن مساهمة كل القطاعات في إحداث التنمية خلال هذه الفترة أدى إلى انخفاض معدلات البطالة من 15.3**%** سنة 2005 إلى 10.2 **%** سنة 2009

حيث نجد أن حجم اليد العاملة ارتفع بشكل كبير في قطاع التجارة والخدمات الإدارية إذ تم استحداث 925165 منصب شغل ثم يليه قطاع البناء و الأشغال العمومية بما يقارب 505978 منصب شغل.

ت-برنامج توطيد النمو الإقتصادي (2010-2014) :

خصص هذا البرنامج لتأهيل الموارد البشرية، حيث بلغت حصة تنمية الموارد البشرية حوالي 40 من اجمالي الغلاف المالي لهذا البرنامج والذي قدر بـ 21.214 مليار دج، أي ما يعادل 286 مليار دولار، كما انصب اهتمامه حول التوجه نحو اقتصاد المعرفة، من خلال البحث العلمي، التعليم العالي، استعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية، دعم التنمية الريفية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، انشاء مناطق صناعية، مواصلة تطوير البنى التحتية ، فك العزلة والتحضير لإستقبال المستثمرين، تحديث أجهزة الدولة المختلفة جيش، حماية مدنية، شرطة ، مدارس ومعاهد وطنية، عدالة، الجهاز الضريبي والجمارك، البحث العلمي والتكنولوجيا الإعلام والإتصال، انجاز الموانئ[14].

كما يهدف هذا البرنامج من جهة إلى استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها (قطاع السكك الحديدية، الطرق والمياه) بمبلغ 9.700 مليار دج أي ما يعادل 130 مليار دولار ، ومنجهة أخرى يسعى إلى اطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج، أي ما يعادل 156 مليار دولار.[15]

أما فيما يخص مكافحة البطالة فقد سعى هذا البرنامج إلى خلق ثلاث ملايين منصب شغل إلى غاية 2014، وهذا يعني ضمنيا توفير 600.000 منصب شغل سنويا وتخفيض نسبة البطالة إلى حدود 9**%** وهي نتيجة إذا ما تحققت ستسمح للجزائر بأن تكون نموذجا إقليميا في مجال مكافحة البطالة، وهذا في الواقع يكشف عن الديناميكية الجديدة المعتمدة في سياق مخططات دعم النمو[16].

أما عن الغلاف المالي المخصص لهذا المحور فيقدر بـ 360 مليار دج موزعة بالشكل التالي:'[17]

- 150 مليار دج موجهة لدعم إدماج حاملي شهادات التعليم العالي والتكوين المهني في اطار برامج التكوين والتأهيل
- 80 مليار دج لدعم استحداث مؤسسات ونشاطات مصغرة

- 130مليار دج موجهة لتراتيب التشغيل المؤقت.

أما من حيث النتائج المحققة خلال هذه الفترة غير منتهية فقد حقق معدل النمو ارتفاعا من 1.4 **%**سنة 2009 إلى 2.4 **%**سنة 2011، وهذا راجع لإرتفاع أسعار المحروقات ،حيث بدأت ترتفع سنة 2010، أما عن معدل النمو خارج المحروقات فقد انخفض من 9.3**%** سنة 2009 إلى 6**%** سنة 2010، ثم إلى 5.2**%** سنة 2011 ، ويكمن السبب الرئيسي وراء هذا الإنخفاض في كون أن القطاعات المسؤولة عن النمو خارج قطاع المحروقات تتمثل في قطاع البناء والأشغال العمومية، وقطاع الخدمات، حيث شهدت هذه القطاعات انخفاض في معدلات نموها، فقد بلغ معدل نمو قطاع البناء والأشغال العمومية 3**%** سنة 2011، بعدما كان 8.2**%** سنة2009، وهذا راجع إلى أن أغلب ورشات البناء والبنى التحتية تم استكمالها وتسليمها في حين أن قطاع الصناعة لازال يعاني ومنذ البداية، نظرا لعدم وضوح معالم الإستراتيجية الخاصة به بعد، فالسلطات أغلقت أبواب العديد من المؤسسات الصناعية العمومية لغرض خصخصتها وإعادة هيكلتها، ولكن عدد المؤسسات التي تصفى وتغلق أكبر من عدد المؤسسات التي يتم انشائها، وهذا أثر كثيرا على انتاجية هذا القطاع.

كما أن معدل البطالة خلال هذا البرنامج وفي السنة الأولى أي 2010 شهد انخفاض فقد وصل إلى 10 **%** بعدما كان **%**10.17 سنة 2009 ، ويرجع ذلك في الأساس على تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاريع المصغرة (كمشروع 100 محل في كل بلدية) ، بالإضافة إلى زيادة الدعم لوكالة تشغيل الشباب ، ولكن السؤال يبقى مطروح حول نجاعة هذه السياسات في محاربة البطالة ، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاريع المصغرة لا تستطيع منافسة المؤسسات الأجنبية ومنتجاتها ذات الأسعار المنخفضة والجودة العالية ، كما أن مشروع المحلات لا يخلق قيمة مضافة حقيقية ولا يستطيع توظيف يد عاملة أخرى، بالإضافة إلى أن عقود ما قبل التشغيل غير مرفقة بإدماج هذا من جهة ، ومن جهة أخرى لم يستطع البرنامج خلق قطاعات منتجة لقيم مضافة حقيقية وبتالي تبقى عاجزة عن خلق فرص عمل دائمة، والقطاعات المنتجة ليست بالضرورة قطاع الصناعة فقط، بل من تجارب العديد من الدول اتضحت إمكانية الإعتماد على العديد من القطاعات الأخرى غير الصناعة للحصول على الميزة التنافسية كالسياحة، والزراعة.

الخاتمة:

وإذا علمنا أن أهداف السياسة الاقتصادية والاجتماعية، ومنذ الاستقلال، قد تمحورت حول تلبية الطلبات الاجتماعية المتعددة والمتنوعة، فإن الإصلاحات الاقتصادية منذ (1980) وبصفة خاصة في العشرية (1990– 2000)، قد أدت إلى إحداث التوازنات الاقتصادية والمالية الكبرى وتوفير الشروط الملائمة للإنعاش الاقتصادي غير أنها أفرزت آثار اجتماعية وخيمة كالبطالة والفقر، لا بسبب تدهور القوة

الشرائية فقط، بل بتدهور الأوضاع الخاصة بالتشغيل. نتيجة غياب استثمارات جديدة ذات شأن سواء من جانب المؤسسات العمومية أو الخاصة إلى جانب الطرد المكثف للعاملين على اثر عمليات اعادة الهيكلة وحل المؤسسات

فرغم محاولة السلطات استحداث طرق الحماية الاجتماعية للفئات الفقيرة لتعويض آثار إلغاء الدعم، كرفع قيمة المعونات العائلية المقدمة في إطار نظام الضمان الاجتماعي ووضع خطة للتأمين ضد البطالة، بقيت القطاعات الاجتماعية تعاني شدة النتائج السلبية من مختلف قطاعات الإنتاج، مما يزيد من تفاقم العجز الاجتماعي لدى شرائح واسعة من السكان، بالإضافة إلى عجز السياسات البديلة في ميدان الشغل بسبب تشتيت الأجهزة المؤقتة واستهلاكها لموازنة الدولة، وضعف تأثيرها على الفئات المحرومة

وقصد التقليص من حدة هذه الظروف والتي خلفتها سياسات ماضية ، تبنت الجزائر برامج انعاش (2001-2014) تهدف لدعم النمو الإقتصادي ، وتحسين الظروف المعيشية، بالإضافة إلى إعادة بناء البنى التحتية.

وبعد مرور أكثر من عشرة سنوات (2001-2013) على اطلاق هذه البرامج لوحظ أنهااستطاعت تحقيق العديد من الإنجازات ، على صعيد تخفيض معدلات البطالة، السكن، البنى التحتية، ومختلف أوجه الحياة،إلا أنها لم تستطع تغيير هيكل الإقتصاد وتنويعه وفك ارتباطه المطلق بالمحروقات، كما أنها لم تستطيع الرقي بنوعية الخدمات التي تقدمها، ومن هنا يمكن الخروج بمجموعة من النتائج خاصة في مجال السياسات الإقتصادية المطبقة من خلال برامج الإنعاش الإقتصادي، وأثارها على ظاهرة البطالة وتحسين الظروف الإجتماعية ومنه القضاء على الفقر:

- ✓ تخفيض معدل البطالة عن طريق الإنفاق العام، واستعمال المشاريع ذات الكثافة العمالية العالية، وعليه وبمجرد انهاء مهذه المشاريع والمرتبطة بهذه البرامج الإنعاشية ستعود معدلات البطالة إلى الإرتفاع ، لإن مناصب الشغل المتوفرة حاليا أغلبها مناصب مؤقتة، وأغلبها في قطاع الخدمات خاصة التجارة والنقل والتوزيع، وبالتالي هي قطاعاتلا توفر قيمة حقيقية إضافية يمكن للجزائر الإعتماد عليها فيما بعد.
- ✓ برامج الإنعاش الإقتصادي لم تستطع دعم النمو ،وهذا نظرا لضعف ومحدودية الجهاز الإنتاجي الجزائري، مما أدى إلى استفادة المؤسسات الأجنبية من الطلب الذي خلفته هذه البرامج.
- ✓ لم تستطيع هذه البرامج على دعم النمو على الصعيد الهيكلي، فمازال الإقتصاد مرتبط وبصفة مطلقة بقطاع المحروقات، حيث أن حجم النفقات (مضاعف الإنفاق الحكومي) لم يؤثر إلا على القطاعات غير المنتجة، أما القطاعات المنتجة فإن نموها لم يكن مرتبط بهذه البرامج.
- ✓

الهوامش:

1 – محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجزائرية ، الجزائر،1999، ص ص 36-37.

2 -Mohamed Raouraoua, Badr'eddine Milli, L'Algerie guide économique et social , ANEP, Algerie, 1991, P 125-126.

3- بطاهر علي " سياسات التحرير و الإصلاح الاقتصادي في الجزائر" ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد الأول جامعة الشلف. ص 182-183

4 -revue conjoncture N 62,Algerie, Juillet, 2000, P 11

5- Maatouk Bellataf – Algérie Quelques effets socio-économiques colloque P.A.S Et perspectives de l'économie algérienne audru-cread Alger 1998

6 - فريد كورتل " الفقر: مسبباته، آثاره و سبل الحد منه حالة الجزائر" مجلة الاقتصاد و المناجمنت " الفقر و التعاون " جامعة أبي بكبر بلقايد تلمسان عدد 2 مارس 2003، ص 187-186

7 - بن ناصر عيسى " مشكلة الفقر في الجزائر" مجلة الاقتصاد و المناجمنت " الفقر و التعاون " جامعة أبي بكبر بلقايد تلمسان عدد 2 مارس 2003، ص 203.

8 - كريم النشاشبي، وأخرون، الجزائر تحقيق الإستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998، ص85. و عبد الوهاب كرمان، التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، 2000/11/06، ص3.

9- Consulat général d'Algerie à Montréal:Plan de Relance Economique, P2 , http/ www.consulatalgeriemontreal.com.src/actualites/index .

10 - برنامج الحكومة الموافق عليه من طرف المجلس الشعبي الوطني يوم 27 جويلية2002، مصالح رئيس الجمهورية، ص 53,

11 -http/ www.bouteflika2009. com/ arabe/content/view/427/84.

12- La Banque Mondiale, une revue des Dépenses Publiques, a la recherche d'un investissement public de qualité, Volum 1, http/ documents,banqemondiale. Org

13- Http:/Kanz-redha. Blogspor.com

14 -Http:/Kanz-redha. Blogspor.com op cit

15 - Smail Benamara, Les Perspectives Offertes par Le Marché Algerien grace au Plan Quinquénnal 2010-2014, forum économique sur le consiel de coopération du Golf et le Maghreb, 20/10/2010, Montréal, Québec, P8 http/www.qc. cme-ca/download. php

16 - عبد الرحمان تومي، الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر، دار الخلدونية، الجزائر، 2011، ص 319.

17 - ملحق بيان السياسة العامة، مصالح الوزيرالأول، أكتوبر 2010، ص 83، نقلا عن الموقع www:premier-ministre.gov.dz